

بيان صحفي

برئاسة دولة الرئيس العماد ميشال عون و حضور الوزيرين اللواء عصام أبو جمرة واللواء أد غار معلوف والمقدم فايز كرم أمين الإعلام في باريس عقد أعضاء الهيئتان العامة والسياسية في التيار الوطني الحر خلوة في باريس يومي السبت والأحد ١٦ و ١٧ تشرين الأول ١٩٩٩ خصصت للبحث في مجمل عملية سلام الشرق الأوسط وفي معطيات الانسحاب الإسرائيلي من الجنوب والمقرر قبل ٧ تموز المقبل وعدد من المواضيع اللبنانية إضافة إلى شؤون داخلية متصلة بالتيار، وفي ختام الخلوة أكد المجتمعون على الآتي :

١ - أصبح من شبه الأكيد أن الجيش الإسرائيلي سينسحب من الجنوب قبل السابع من تموز المقبل ، وأن إسرائيل التي سبق لها أن ربطت الانسحاب بشرط عقد اتفاق أمني مع لبنان قادرة على فك التلازم الوهمي بين المسارين اللبناني والسوري في أي وقت، مما يطرح على لبنان استحقاقات ونتائج خطيرة عليه الإجابة عنها في إطار القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن.

لذلك وعلى خلفية جدية الالتزام الإسرائيلي المعلن وخطورة التطورات المتوقعة نرى من واجبا الوطني :

أ - التأكيد أن التلازم الحقيقي قائم بين القرارين الدوليين ٤٢٥ و ٤٢٦ ، والتحذير من أسلوب الفراغ الأمني الذي سبق للحكومة أن اعتمدته إثر الانسحاب الإسرائيلي من جزين.

واجب الحكومة إن هي فعلاً تريد أن تكون حكومة لبنانية للبنان أن تعمل فوراً ودون تلوؤ مع الأمين العام للأمم المتحدة للتحضير الفعلي والعملي لتنفيذ القرار ٤٢٦ وتجهيز القوة الدولية القادرة على الانتشار سريعاً في المناطق المنوي الانسحاب منها وحفظ الأمن فيها، غير ذلك يرتب عليها تحمل تبعه ما قد يجره متصلها من نتائج مأساوية وخسائر لا قدرة للبنان على تحمل المزيد منها.

ب - تذكير المراجع الدولية وخاصة الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن وافتها إلى مسؤوليتها القانونية والمعنوية المترتبة عليها لاستكمال تنفيذ القرار ٤٢٥ بالتوازي والتزامن مع الانسحاب الإسرائيلي ، فالأحداث الكبيرة التي شهدها العالم مؤخراً في كوسوفو وتيمور الشرقية قد استلزمت قرارات دولية سريعة وتدخلاً عاجلاً بدونه لكانت المأساة الإنسانية أكبر وأشد .

ج - أن الانسحاب الإسرائيلي يطرح موضوع انسحاب القوات السورية من لبنان وتنفيذ قرار مجلس الأمن ٥٢٠ بما يحقق للبنان سيادته وحرية واستقلاله ويجعله قادراً على تحمل مسؤولياته الدولية وليعطي بنفسه وليس بأي وسيلة سواء الضمانات اللازمة لتطبيق وصيانة أي اتفاق سلام يتوصل إليه مع إسرائيل .

باستثناء قوات حفظ السلام الدولية التابعة للأمم المتحدة والخاضعة لضوابط الشرعية الدولية التي لا تطمح للاستئثار بالقرار اللبناني بل تشكل له قوة مؤازرة ودعم فأن لبنان المستقل والسيد على أرضه ليس بحاجة لتمركز قوات سورية تحفظ أمن إسرائيل .

٢ - أن لبنان الذي دفع غالباً جداً ثمن الصراع العربي - الإسرائيلي تواق لتحقيق السلام بمعناه الحقيقي وبكافة مضامينه الإنسانية والقيمية فذهنية ومنطق السلام هما غير ذهنية ومنطق الحرب. السلام هو أكثر من انقضاء حالة الحرب أنه حالة تقوم بين الشعوب وتؤسس لعلاقات طبيعية ، خلاف ذلك لا يعدو كونه أكثر من هدنة .

٣ - تؤكد الإحصاءات الرسمية المنشورة أن ما يزيد عن ٨٢٠ ألف لبناني قد هاجروا من لبنان منذ سنة ١٩٩١ فإذا كانت الحرب قد هجرت الخائفين فأن سلام الطائف المزيف قد هجر ما تبقى من اللبنانيين ، والأخطر أنه في الوقت الذي كانت فيه الهجرة خياراً قسرياً وحيداً أمام مئات الآلاف قامت السلطة بتجنيس مئات الآلاف غيرهم من غير مستحقي الجنسية غير عابئة بمصير مواطنيها مطيحة بالتوازن الديمغرافي وتمثلة بقول شهير لبرشت " ان الحكومة لم تحرز ثقة الشعب فلنغير الشعب"

في هذا الإطار من الخلل البنيوي في الصيغة الديمغرافية - الاقتصادية وفي حين يسعى لبنان جاهداً لتحقيق التوازن بالهجرة التي تستنزفه يطرح توطيّن الفلسطينيين (أكان بمعنى تجنيسهم أو تثبيت أقدامهم بشكل دائم) كزلزال حقيقي مدمر ، فبالنظر إلى مساحة لبنان وكثافته السكانية المرتفعة وبعتماد أسلوب المقارنة والنسبية فإن توطيّن اللاجئين الفلسطينيين هو بمثابة ان تقدم دولة كبرى مثل فرنسا باستقبال ١٥ مليون لاجئ دفعة واحدة أو أن تقوم الولايات المتحدة الأميركية باستقبال ٦٠ مليون .

٤ - بما يتعلّق بالملاحقات الأمنية والقضائية التي يتعرّض لها أبناء جزين ومنطقتها لا نفهم كيف أن الدولة المحجّمة عن دخول جزين وحماية أهلها جاعلةً من المنطقة منطقة روع أمنيّ تعتمد للاقتصاص من أهلها في وقت تقاعست فيه وتخلت عن مسؤوليتها وواجباتها الأساسية تجاهها . ان ما تقوم به السلطة تجاه الجزينيين لا يصنّف إلا في خانة الإرهاب والتواطؤ ودفع من تبقى منهم للالتحاق بجيش لحد .

٥ - بما خصّ موضوع الانتخابات النيابية المقبلة والتي بدأ تزويرها منذ اليوم يهمننا لفت اللبنانيين إلى أن جميع الأجهزة التشريعية والأمنية والإدارية التي تعد للانتخابات مرتبطة بالقرار السوري وهي تحضّر منذ الآن للمجيء بنواب يمثلون سوريا في المجلس النيابي اللبناني . فالسلطات السورية هي التي تملي قانون الانتخاب والتقسيمات الانتخابية وهي التي تشكل اللوائح وتسمي الفائزين ليقصر دور المواطنين على مجرد الاقتراع لإقرار هذا التعيين ولتسريع الخيار السوري ، فأبي انتخابات قد تحقق تمثيلاً لبنانياً صحيحاً ممنوعاً ومستحيلة بسبب العوائق المتعددة المفروضة وفي مقدمها الاحتلال السوري ، لذلك وعلى قاعدة قناعتنا العميقة بتحمل مسؤولياتنا الوطنية سيكون سعينا وتوجهنا لإزالة هذه العوائق ومن ضمنها الاحتلال السوري كي تتاح للبنانيين فرصة التمثيل الصحيح وتشكيل حكومة لبنانية تحفظ وتصون المصلحة الوطنية .

٦ - يؤلمنا بشدة أن يصبح القضاء اللبناني قدراً يصيب من يصيب ويطبّق بطريقة القرعة والانتقاء بعيداً عن صفات العدالة التي لا تقوم إلا على الشمولية وحسّ الأنصاف ، وأكثر ما يثير الاستغراب هو ما يجري اعتماده من أسلوب عجيب يقدم على الربط بين جريمة ما وفاعل مزعوم دون أن يساق متهم واحد لمحاكمته . يبقى أن التدخلات السياسية المستمرة والتضارب في قمة الهرم القضائي والاستنساب تستمر في تشكيل الحائل الأهم والأخطر دون قيام قضاء لبناني مستقل ونزيه .

٧ - أن استئصال الفساد من الإدارة العامة هي مسألة ابعث بكثير مما يطلق عليه تسمية "الإصلاح الإداري" الذي لا يتعدّ كونه ابتزازاً واضحاً للرأي العام ومحاولة فاشلة لإظهار الدولة بمظهر الحريص على تطبيق القانون ومحاسبة المرتكبين ، فالإصلاح الحقيقي بمعنى القضاء على الفساد وتسهيل المعاملات وتقصير المهل وتفعيل الأجهزة والإدارات ما زال بعيداً دونه استخدام السلطة للقانون كشبكة العنكبوت يمر بها الذباب الكبير ويقع فيها الذباب الصغير .

٨ - أن من أساسيات تحقيق الوفاق الوطني إعطاء أولوية لحل قضية المهجرين وتأمين مستلزمات عودتهم الكريمة إلى قراهم فمن غير المعقول إطلاقاً أن يبلغ الدين العام ٢١ ملياراً من الدولارات المختلطة والمسروقة في حين تبقى قضية

بهذه الخطورة والأهمية الوطنية محكومة بشتى التجاذبات النفعية والسياسية فما يجري اليوم ليس أكثر من عملية متاجرة قائمة على تبني المسألة دون تحقيق أي تقدم ملموس لحلها . وما هو إلا استكمال لخطة التهجير الاقتصادي والأمني وصولاً لأمر واقع يفرض على اللبنانيين فيفقدون ملكيتهم العقارية بعدما فقدوا قرارهم الوطني الحر .

٩- تبقى قضية الموقوفين والأسرى في السجون السورية والإسرائيلية حاضرة في ضمير كل اللبنانيين الشرفاء وإذا كانت إسرائيل تحتجز عدداً من اللبنانيين في ظروف اعتقال لا تراعى ما تنص عليه الاتفاقيات الدولية فأننا لا نرى مبرراً لسوريا في أن تسجن عدداً كبيراً من اللبنانيين وتتكلّ بهم لسنوات طويلة بدون جرم ودون محاكمة . فما قد يبرره العداء لا يمكن أن تديره الاخوة . وفي الوقت الذي نشكر فيه منظمات حقوق الإنسان العالمية على جهودها إزاء هذه القضية الإنسانية فإننا نناشدها كما نناشد الدول الصديقة للبنان لمزيد من الاهتمام والعمل على إطلاق سراح الموقوفين الفوري ، خاصةً وأننا قد فقدنا الأمل من قيام الحكم السوري بتحمل مسؤولياته تجاه مواطنيه .

١٠- بقلق شديد وخوف على المستقبل ما زلنا نرصد حالة الاحتضار الوطني واستراتيجيا الاحتلال لتزويد لبنان تدريجياً وتغيير هويته ، وفي هذا السياق تتدرج جملة الاتفاقيات اللبنانية السورية الآخذة في تحقيق مزيد من استباحة المصالح اللبنانية والتي تدفع نحو هيمنة أكثر أطباقاً على المؤسسات الدستورية والحكومية التي أصبحت مرتبطة عضواً وبنويماً بالاحتلال لدرجة أنه بات غير عابئ بتغيير أو تبديل الوجوه .

١١- أن التيار الوطني الحر بما هو حركة تحرير وتغيير، إذ يؤكّد مرة أخرى على التزامه الممارسة الديمقراطية التي تحكم هيكلية التنظيمية يتوجه من جميع اللبنانيين الأحرار لتوحيد جهودهم وتثميرها في معركة التحرير والتحرر ويدعوهم للتغلب على عقد الخوف ولمزيد من الشجاعة في مقاومة الرأي الواحد المرتكز على خطاب أيديولوجي تذويبي والغائي فالمطالبة بالاستقلال والحرية حقّ مقدسّ لكل اللبنانيين لا ينزعه منهم أحد .

١٢- ان التيار الوطني الحر الذي أخذ على عاتقه إيصال الصوت اللبناني الحر والمدرك لخطورة المرحلة التي يقبل عليها لبنان سوف يعمد إلى التحرك عاجلاً باتجاه أطراف الداخل من مرجعيات دينية وشخصيات سياسية وطنية لوضعهم أمام مسؤوليتهم التاريخية وباتجاه عواصم القرار وبالأخص الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن للتأكيد على وجوب تطبيق قرارات الشرعية الدولية المتعلقة بلبنان .

بيروت في ٢٠/١٠/١٩٩٩

المكتب الإعلامي